

قياس وتحليل أثر مكونات عرض النقد على الاحتياطات الأجنبية بعد تطبيق المنصة الالكترونية في العراق للمدة (2024-2022)

فهن سليم صالح^١، أكرم صالح يوسف^٢، قاسم كمال عبدالكريم^٣

^{١,٢,٣} قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة نوروز، إقليم كردستان، عراق

المستخلص

اهتم هذا البحث باستقصاء أثر مكونات عرض النقد على الاحتياطات الأجنبية بعد تطبيق المنصة الالكترونية في العراق للمدة (2024-2022) بسبب قيد المنصة الالكترونية ، يكون صافي الاحتياطات الأجنبية المقيدة هي المحرك الاساس في خلق النقود عبر الاساس النقدي ، حيث أنه بعد تطبيق المنصة الالكترونية والشروط التي وضعها الامتثال الدولي على العراق في تحريك أمواله الاحتياطية الخاصة لتمويل التجارة الدولية فإن دالة الاحتياطات الأجنبية تعتمد على القاعدة النقدية ، وبالحصول فان الطلب المتزايد على العملة المحلية ستؤدي الى زيادة الاحتياطات الأجنبية عبر فائض الحساب الجاري وبالتالي يسبب استقرار في قيمة العملة من خلال استقرار سعر الصرف ، بينما العرض الزائد للنقود المحلية ستؤدي الى انخفاض الاحتياطات الأجنبية انخفاض مرونة الاحتياطات الأجنبية لتغيرات سعر الصرف عبر سياسة التعقيم النقدي. ويمكن القول أن السياسة النقدية للبنك المركزي في العراق محكومة بمكونات القاعدة النقدية والمقيدة بالارادات النفطية عبر الموازنة العامة للدولة ، ويتوسع القاعدة النقدية بزيادة صافي الائتمان المحلي او صافي الاحتياطات الأجنبية ، واذا قام البنك المركزي بالتوسع النقدي (زيادة الائتمان المحلي) في ظروف العراق والدول النفطية الرعية ، ستحصل زيادة في عرض النقد مما ينخفض المكون الاخر للاساس النقدي وهو صافي الاحتياطات الأجنبية وذلك لان سعر الصرف ثابت في الاقتصاد العراقي في معظم الاحيان .

مفاتيح الكلمات : مكونات عرض النقد ، الاحتياطات الأجنبية ، المنصة الالكترونية ، الكسر الهيكلي، نموذج (Nardl).

1. المقدمة¹

في ضوء الإيفاق الحكومي المتزايد . وبالتالي فإن دالة الاحتياطات الأجنبية تعتمد على الاساس النقدي لكون الاخير يتكون في جانب الخصوم من العملة المصدرة في التداول إضافة الى احتياطات المصارف.

1.1. أهمية البحث:

اهتم البحث باستقصاء أثر مكونات عرض النقد في الاحتياطات الأجنبية بعد تطبيق المنصة الالكترونية ، لأن القاعدة النقدية تنمو بزيادة صافي الموجودات الأجنبية عبر القنوات النقدية في الميزانية العمومية للبنك المركزي وهي مقيدة من خلال حركة الاتفاق العام التي تسيطر عليها التمويل من مصدر نفطي عبر صافي الصادرات، وهذا الاجراء يحدد مستوى الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي الطلب الكلي، وتعتبر هذه العملية عن حركة القاعدة النقدية ، وبسبب قيد المنصة الالكترونية ، يكون صافي

بدأت المنصة الإلكترونية من أجل التحويل الخارجي التي يديرها البنك المركزي في نهاية عام (2022) كمرحلة أولى لإعادة تنظيم التحويلات المالية بما يؤمن الرقابة الاستباقية عليها بدلاً من الرقابة اللاحقة من خلال قيام الاحتياطي الفيدرالي بتدقيق الحوالات اليومية، وكان ذلك إجراء استثنائياً إذ لا يتولى الفيدرالي عادة القيام بذلك، وجرى التخطيط للتحويل التدريجي نحو بناء علاقات مباشرة بين المصارف في العراق والبنوك الخارجية المراسلة والمعتمدة، يتوسط ذلك شركة تدقيق دولية للقيام بالتدقيق المسبق على الحوالات قبل تنفيذها من قبل البنوك المراسلة . حيث أن هنالك ترابط وثيق بين نمو عرض النقد والاحتياطات الأجنبية بأفترض ثبات اسعار النفط ، وهذه العلاقة تزداد ارتباطاً وبنفس الاتجاه كلما ازداد الإيفاق الحكومي عبر تنفيذ الموازنة ، لأن قيد الصرف للاحتياطات الأجنبية هي التي تحدد عرض النقد من خلال الاساس النقدي والاخير مشتق من جانب المطلوبات عبر العملة المصدرة، وتكون العلاقة واضحة المعالم من خلال الفجوة السعوية للصرف لتي تاخذ بالتوسع كلما تقيدت الاحتياطات الأجنبية

البريد الإلكتروني للمؤلف: akram.yousif@nawroz.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٥ فهن سليم صالح، أكرم صالح يوسف، قاسم كمال عبدالكريم. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0



¹ . مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٨، العدد ٢ (٢٠٢٥)
أُستلم البحث في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥؛ قبل في ١٠ آذار ٢٠٢٥
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ١ تشرين الأول ٢٠٢٥

البنك المركزي لاحتياطيات النقد الأجنبي لا يؤثر بشكل مباشر على ديناميكيات عرض النقود أو الائتمان طالما أن هناك آلية فعالة لإدارة السيولة في البنوك، إلا أن تأثيراته غير المباشرة قد تكون كبيرة. تتجسد هذه التأثيرات في تغييرات ميزان المدفوعات (مثل زيادة الفائض في الحساب الجاري أو تدفق رؤوس الأموال إلى القطاع غير المصرفي) وزيادة المخاطرة في القطاع المصرفي. كما يشير البحث إلى أن عرض النقود لا يتوسع إذا كان تراكم احتياطيات النقد الأجنبي مصحوباً بزيادة مماثلة في صناديق الثروة السيادية، خاصة في إطار قواعد مالية رسمية. من ناحية أخرى، يحفز إنفاق صناديق الثروة السيادية نمو عرض النقود فقط إذا لم يقترن ذلك بانخفاض مكافئ في احتياطيات النقد الأجنبي. كما يبرز البحث في أن تراكم بنك روسيا لاحتياطيات النقد الأجنبي في العقود الماضية قد تم تحليله غالباً من حيث تأثيراته على عرض الاحتياطيات المصرفية في سوق ما بين البنوك. ولكن في هذا البحث، يتم تحليل آثار تراكم احتياطيات النقد الأجنبي من قبل البنك المركزي في سياق أوسع، بما في ذلك التغيرات في ميزانية النظام المصرفي وميزان المدفوعات.

- دراسة (الهنداوي ومطر، 2020) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر محددات الطلب على الاحتياطيات الأجنبية على الاستقرار النقدي في العراق، حيث تلعب الاحتياطيات الأجنبية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بما في ذلك استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي. واستخدمت الدراسة بيانات سنوية للفترة (2006-2020) وتحليلاً قياسيياً، متضمناً اختبارات جذر الوحدة، التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الحساب الرأسمالي والاستقرار النقدي. وهناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار النقدي. وأظهرت أن هنالك علاقة عكسية بين الحساب المالي والاستقرار النقدي. كما أشارت النتائج إلى أهمية إدارة الاحتياطيات الأجنبية بكفاءة لتعزيز الاستقرار النقدي في ظل اعتماد العراق الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وهو ما يبرز الحاجة إلى التنوع الاقتصادي.

- دراسة (ابو شاويش ووراد، 2021) هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على الاحتياطيات الأجنبية في الأردن على المدى القصير والطويل، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة من الربع الأول لعام 2002 إلى الربع الرابع لعام 2019. وأظهرت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة النقدية (عرض النقود الواسع، سعر الفائدة، ومستوى الأسعار النسبية) وحجم الاحتياطيات الأجنبية. وهناك علاقة إيجابية حيث يؤدي زيادة عرض النقود إلى تعزيز الاحتياطيات الأجنبية. كما وأن سعر الفائدة له تأثير إيجابي ومعنوي على الاحتياطيات الأجنبية في المدى القصير والطويل، مما يعزز تدفق رؤوس الأموال ويزيد الثقة في العملة المحلية. وأظهرت الدراسة أن ارتفاع الأسعار المحلية نسبة إلى الأسعار الأجنبية له تأثير سلبي على الاحتياطيات الأجنبية.

- دراسة (Law, 2023) تستعرض هذه الدراسة العلاقة بين الاحتياطيات الدولية والاستقلالية النقدية في 17 دولة ناشئة خلال الفترة من 1991 إلى 2015. تم استخدام تقدير نموذج الانحدار الذاتي متعدد المتغيرات (PVAR) لتحليل تأثير التغيرات في الاحتياطيات الدولية على الاستقلالية النقدية. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض الاحتياطيات الدولية له تأثير أحادي الاتجاه على الاستقلالية النقدية، بمعنى أن انخفاض الاحتياطيات يؤثر على الاستقلالية النقدية، ولكن ليس العكس. وأظهرت نتائج تحليل الاستجابة للصدمات أنه بعد تغيرات في الاحتياطيات الدولية، تتحرك الاستقلالية النقدية في نفس الاتجاه في البداية، ثم تعود إلى الاتجاه المعاكس بعد عام،

الاحتياطيات الأجنبية المقيدة هي المحرك الأساسي في خلق النقود عبر الأساس النقدي.

2.1. مشكلة البحث:

يمكن مشكلة البحث في أن البنك المركزي لا يقرض للحكومة والوزارة المالية بل بالعكس يقتصر من الأخيرة عبر سياسة التعقيم، فإن صافي الموجودات الأجنبية أكبر من القاعدة النقدية، إذ يعتمد عرض النقود (السيولة المحلية) على القاعدة النقدية عبر المضاعف النقدي. وهكذا يتضح كيف إن الإنفاق الحكومي وطلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية يحددان عرض النقد وكلاهما لا سلطة للبنك المركزي عليه.

3.1. هدف البحث:

ان الهدف من هذا البحث هو التقدير الدقيق لمسار العلاقة بين مكونات عرض النقد و الاحتياطيات الأجنبية بعد تطبيق المنصة الالكترونية في العراق للمدة (2022-2024).

4.1. فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث بأنه بعد تطبيق المنصة الالكترونية والشروط التي وضعها الامتثال الدولي على العراق في تحريك أمواله الاحتياطية الخاصة لتمويل التجارة الدولية فإن دالة الاحتياطيات الأجنبية ستعتمد على القاعدة النقدية، وبالحصول فان الطلب المتزايد على النقد المحلي سيؤدي الى زيادة الإحتياطيات الأجنبية عبر فائض الحساب الجاري مسبباً استقرار قيمة العملة من خلال استقرار سعر الصرف، بينما العرض الزائد للنقد المحلية ستؤدي الى انخفاض الإحتياطيات الأجنبية من خلال وانخفاض مرونة الاحتياطيات الأجنبية لتغيرات سعر الصرف عبر سياسة التعقيم النقدي.

5.1. منهجية البحث:

من أجل دراسة الظواهر ومكونات عرض النقد والاحتياطيات الأجنبية أعتمد البحث على المنهج الاستدلالي إضافة الى المنهج الاستقرائي الذي يبني على النتائج من خلال دراسة الواقع الاقتصادي، من خلال الاخذ بالمعطيات والارقام الدالة والتي هي محصلة لمجموعة من الانشطة والسياسات والقرارات بالاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والاحصائيات من الجهات الرسمية، من اجل تحقيق الفرضية وهدف البحث.

6.1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث ومنها:

- دراسة (العامري، 2017) ركزت هذه الدراسة على تحليل تأثير تغيرات عرض النقد وسعر الصرف على إدارة الاحتياطيات الدولية باستخدام دراسة قياسية لعينة من الدول المختارة خلال الفترة (2003-2015). حيث تهدف الدراسة إلى تحديد دور عرض النقد وسعر الصرف كمُتغيرات رئيسية في التأثير على الاحتياطيات الدولية. تم استخدام بيانات من اليابان والبرازيل كأمثلة لدول متقدمة وناشئة، بالإضافة إلى العراق كنموذج لدولة نامية. وتوصلت الدراسة إلى أن نظم سعر الصرف المختلفة، سواء العائم أو الثابت، تلعب دوراً محورياً في إدارة الاحتياطيات الدولية، حيث تؤدي نظم سعر الصرف العائمة إلى تقليل الضغط على الاحتياطيات مقارنة بالنظم الثابتة. كما تشير إلى أن التوسع النقدي قد يساهم في تراكم الاحتياطيات الدولية في الدول المتقدمة، بينما يكون تأثيره أكثر وطأة في الدول الريفية مثل العراق.

- دراسة (Alexey, 2019) تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التغيرات في احتياطيات النقد الأجنبي وعرض النقود في الاقتصاد. ويشير إلى أنه رغم أن شراء

وبافتراض حدوث فائض في الطلب النقدي نتيجة الزيادة رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقد يقل الاتفاق تؤدي الى انخفاض في شراء سلع الخدمات الاجنبية من قبل المقيم المحلي مما يؤدي الى زيادة الاحتياطي الاجنبي وبالتالي تحسين في ميزان المدفوعات اما في حالة حدوث فائض في العرض النقدي والذي يعكس تناقص رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقد يزداد الاتفاق وبالتالي يزداد مستوى الطلب على السلع والخدمات بما فيها الاجنبية مما يؤدي الى انخفاض الاحتياطي الاجنبي وبالتالي تدهور في ميزان المدفوعات ، ولقد تنوعت دوافع الطلب على الاحتياطيات الأجنبية في الادب الاقتصادي بين دوافع تجارية واخرى تحويلية ولعل من اهم الاسباب لاحتفاظ البلدان باحتياطيات النقد الاجنبي هو رغبة هذه البلدان في تخفيف حدة الاختلالات غير متوقعة التي تطرأ على مدفوعاتها الدولية اذ ينظر الى الاحتياطيات الاجنبية كما هو موضح من قبل (frenkle, 1974) كمخزون احتياطي (Buffer stock) لتأمين الذات من الازمات المالية الناجمة في المقام الاول عن الصرف الاجنبي (The External Drain) فقد اتسمت التسعينات من القرن الحادي والعشرين بأزمات مالية حادة شملت بشكل كبير العديد من الدول التي تعتمد على العملات الاجنبية وقد نتجت عنها أزمات اقتصادية وخيمة تمثلت في الديون الزائدة والعجز التجاري مما جعل الكثير من البلدان تسعى الى العمل على تراكم الاحتياطيات الاجنبية مع الشعور بالخوف من فقدانها لغايات التحوط ضد اي تكرار او نوع جديد من الازمات (ابو شوايش ورواد، 2021: 44) ووفق المنهج النقدي يمكن إيضاح تأثير عرض النقد عن طريق التعرف على جانبي القاعدة النقدية للبنك المركزي المعادلة التالية:

$$C + TR = DC + FER$$

أذ يمثل C العملة في تداول TR الاحتياطيات القانونية لدى بنك المركزي وكلاهما يمثل المطلوبات في البنك المركزي. تقابلها بالجهة الاخرى DC ممثل بالائتمان المحلي (اوراق مالية وقروض) و FER ، بتمثله بالاحتياطيات الاجنبية مقومة بالعملة المحلية يمثلان جانب الموجودات وأن أي جانب من جوانب المعادلة يمثل القاعدة النقدية، لذلك ان أي تغير في القاعدة النقدية سوف يكون اما عن طريق الائتمان المحلي أو الاحتياطي الأجنبي أو في كلا العنصرين ويمكن التعبير عنها:

$$\Delta MB = \Delta DC + \Delta FER$$

أن التوسع من قبل البنك المركزي للائتمان المحلي سوف يحدث تأثيراً سلبياً في الاحتياطيات الاجنبية ، والعكس صحيح فيما لو استخدم البنك سياسة التعقيم لتخفيض الائتمان المحلي ، كما أنه وبعد تخفيض قيمة العملة المحلية تأثير إيجابي في تلك الاحتياطيات ، وعندما يرغب أو يعتمد البنك المركزي في التدخل في سوق الصرف من أجل المحافظة في سعر الصرف للعملة المحلية لاسيما في انظمة أسعار الصرف الثابتة او المرن المدار بواسطة ما يمتلكه من الاحتياطي الأجنبي بطريقة عدم التعقيم ، فان هذه العملية تقلل من حيابة المركزي للاحتياطيات بمقدار القيمة المرغوب أو المخطط استهدافها ، سواء كان ذلك عن طريق البيع المباشر للبنوك والتي سوف تقلل من TR في القاعدة النقدية ، أو عن طريق التأثير C ضمن نفس الجانب في القاعدة وبذلك ارتفاع او انخفاض عرض النقد الذي يقود الى التأثير في أسعار صرف العملة وهذا ما يؤثر بالتبعية في حيابة البنك المركزي للاحتياطيات الاجنبية (العامري، 2017: 29).

قبل أن تعود إلى الاتجاه الأصلي. كما أن التغيرات السلبية في الاحتياطيات لها تأثير أكثر ديمومة على الاستقلالية النقدية مقارنة بالتغيرات الإيجابية. وأن تحليل تفكيك التباين أظهرت على الرغم من أن الصدمات في الاحتياطيات الدولية تفسر بعض التغيرات في الاستقلالية النقدية، إلا أن التأثير العام يبقى صغيراً نسبياً، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الاستقلالية النقدية. ولخصت الدراسة إلى أن التعقيم، أي ممارسة موازنة التأثيرات النقدية لتراكم الاحتياطيات، يلعب دوراً حاسماً في التخفيف من التأثيرات السلبية لتراكم الاحتياطيات الدولية على الاستقلالية النقدية. ويؤكد ذلك على أهمية إدارة نمو الاحتياطيات إلى جانب السياسات التعقيمية للحفاظ على استقلالية أكبر في السياسة النقدية.

2. محاور البحث:

ولاستكمال ذلك تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية :

1.2 الفهم النظري للعلاقة بين العرض النقد والاحتياطيات الاجنبية:

تتولى البنوك المركزية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم اصداره بما يتوافق مع الاهداف الاقتصادية الكلية وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية لعرض النقود والعوامل التي يمكن ان تؤثر فيه بزيادة حجمه او تقليله، و يمكن تعريف عرض النقود على انه تلك الكمية من النقود المتوافرة في مدة زمنية محددة والتي تتحدد عادة من قبل البنوك المركزية او هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع انواعها ويتم تحديد العرض النقدي (كمية النقود) من جانب السلطة النقدية من خلال عدة عوامل منها اثر كمية النقود على مستوى العام للاسعار (معدل التضخم) ومرحلة الدورة الاقتصادية اي حالة نشاط اقتصادي ومعدل نمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية وعلية تعمل السلطات النقدية بشكل مباشر في التأثير على حجم العرض النقدي من خلال عدة ادوات اهمها تغيير الاحتياطي الاكراي وسياسة السوق المفتوحة، معدل الخصم، الاقتاع الايدي.... الخ (صاري، 2014: 24)

حيث تسعى السلطات النقدية في أي دولة إلى إدارة العرض النقدي والتحكم فيه، وضبط السيولة بما يتلائم مع حاله النشاط الاقتصادي عن طريق أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، وتعد مقابلات الكتلة النقدية المصدر الاساسي للتوسع النقدي خاصة منها إحتياطيات الصرف الاجنبي.(سويح وبن ثابت، 2019: 112) وكذلك تؤثر السياسة النقدية إيجابياً على ميزان المدفوعات ، فزيادة عرض النقود بما يتناسب مع حجم ونمط معدل النمو الامثل يؤدي الى الاستقرار النقدي التي ستؤدي الى استقرار في سعر الصرف وهذا الاستقرار يساعد بدوره على نمو التجارة الدولية وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، مما يؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات ، والعكس فإن تجاوز نمو عرض النقد عما يتطلبه حجم ونمط معدل النمو الاقتصادي الامثل ينتج عنه دخول الاقتصاد في موجة تضخمية تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات فالتحكم في العرض الكلي للنقد يقع مباشرة تحت سلطة البنك المركز وعرض العملات الاجنبية جزء من العرض النقدي ويمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين عرض النقد الاجنبي وعرض العملة المحلية ، وإذا كانت سياسات التجارة الخارجية لا تقع تحت سلطة البنك المركزي مباشرة الا انه عند تصميم السياسات النقدية وما تتضمنه من تأثير في سعر الصرف يفترض البنك المركزي تطبيق سياسة معينة في مجال التجارة الخارجية وبنود المعاملات التجارية وتدفقات رؤوس الاموال .(محمد ، 2017: 494)

وان ميزان المدفوعات الذي يقاس بالاحتياطي الاجنبي يتأثر بالاختلالات السائدة في سوق النقد والنتيجة عن التفاوت في عرض وطلب النقود ففي ظل ثبات سعر الصرف

2.2 تحليل العلاقة بين مكونات عرض النقد والاحتياطيات الاجنبية بعد تطبيق المنصة الالكترونية في العراق للمدة (2022-2024)

حسب قاعدة (ميلتون فريدمان) للنسبة المثوية لتجنب التضخم فإنه على البنك المركزي أن يزيد المعروض النقدي بنسبة ثابتة كل عام ، وتحديد المعروض النقدي بمعدل يساوي نمو الناتج المحلي الاجمالي كل عام بهدف توفير الاستقرار والقدرة على التنبؤ للاقتصاد للاعتقاد بأن التغيرات الهيكلية والغير المنتظمة في معدل نمو المعروض النقدي سوف تؤدي الى التقلبات الاقتصادية. ولكن خلال المدة (2022-2024) في الاقتصاد العراقي فهناك درجة الارتفاع في النمو النقدي يفوق النمو في الذي يحدث للناتج المحلي الاجمالي وهبوط سعر الصرف في الاسواق الموازية لمصلحة العملة الاجنبية ، إزاء هبوط في التضخم أو النمو في المستوى العام للأسعار لا يمكن تفسيرها إلا من خلال فحص ومراقبة سلوك دالة الطلب على النقود أو التصرفات السلوكية إزاء الطلب على السيولة النقدية (صالح ، 2024 ، 4) . حيث أن من الآثار المالية العامة على السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي هو ارتباط عرض النقد بالاتفاق الحكومي وهذا مؤشر للهيمنة المالية على القاعدة النقدية لذا فان اي ارتفاع في الاحتياطيات الاجنبية سيزيد من الاساس النقدي ومن ثم عرض النقد، يضاف قيد آخر وهو تقييد عملية تعقيم العملة المحلية عبر القيود التي فرضت على نافذة بيع العملات الأجنبية لدى البنك المركزي أثر كبير في الاساس النقدي سبب زيادة في عرض النقد، من خلال انخفاض كمية الكتلة النقدية المسحوبة من التداول الذي أدى إلى انخفاض الموجود النقدي من العملة المحلية لدى هذا البنك، إذ أدى هذا التقييد إلى حدوث تضخم داخل النشاط الاقتصادي وذلك لسبب انخفاض كمية الكتلة النقدية المسحوبة من التداول، على الرغم من أنه ارتفع الاحتياطي الأجنبي، وهنا اضطر البنك المركزي الى اتباع سياسة أنكماشية من خلال رفع سعر السياسة لتعويض جزء من الضغط على العملة المصدرة من ثم عرض النقد اضافة الى امتصاص فائض السيولة لكبح المستوى العام للأسعار ، من خلال السيطرة على مؤشرات التضخم. (نعمة ، 2024: 7).

كذلك يعد العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وعرض النقد بالغ الأهمية ، أذ يشبه البعض ضرورة تلك العلاقة ما بين الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد داخل البلد ، الى نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية لدى البنك المركزي، ووفق للمنهج النقدي في تكوين الاحتياطيات الاجنبية، فان التركيز ينصب في العلاقة ما بين الاحتياطيات الاجنبية ومستوى الأسعار العالمية عبر المعروض النقدي المحلي، بدلا من التركيز في إدارة الاحتياطيات الدولية مقابل عرض النقد المحلي بصورة مباشرة ، لذا يقدم خبراء صندوق النقد الدولية معيار دوليا لمقدار تلك الاحتياطيات مقابل عرض النقد المحلي التي توفر القبول لحجم الاحتياطيات الاجنبية المطلوبة ، ففي الآمد القريب قد تكون تلك الاحتياطيات أقل من المستوى المطلوب أو دون حدود الكفاية أمام عرض النقد المحلي، مما يدفع البنك المركزي الى تبني سياسات تكون مؤثره في ميزان المدفوعات لمواجهة ارتفاع الطلب في تلك الاحتياطيات ومنها عرض النقد المحلي، مع الاخذ بنظر الاعتبار حرية الوصول والاتاحة لتلك الاحتياطيات ، ومن ثم تشكل تلك العلاقة ما بين عرض النقد المحلي والاحتياطيات الاجنبية من حيث مدى استهلاك او استنزاف تلك الاحتياطيات امام عرض النقد المحلي بمختلف قنواته (Wijnholds,2013:115)، وإذ ما كان ذلك التوسع النقدي عن طريق العملة في التداول وعن طريق ارتفاع الدخل الاسمي او الائتمان المحلي $B = DC + FER$ ، فان التأثير سوف يمتد الى زيادة الطلب في الواردات ، وفي ظل ثبات حجم الصادرات والتدفقات الخارجية لرؤوس الاموال فان تلك الزيادة تدفع الى احداث تأثير سلبي في ميزان المدفوعات $(C = x - m)$ والممتد الى حجم الاحتياطيات الاجنبية، والحصله تكون ان التوسع بالمعروض النقدي يقود الى انخفاض تلك الاحتياطيات الاجنبية نتيجة ضغوط اختلال ميزان المدفوعات في ظل ثبات العوامل الاخرى ، وهذا ما انعكسه النظريات المفسرة لميزان المدفوعات وفق المنهج النقدي والذي من خلاله نستطيع تتبع تأثير عرض النقد في رصيد تلك الاحتياطيات (Frenkel& Goldstein,1991:23)

الجدول (1)

يبين اتجاهات العلاقة بين مكونات عرض النقد والاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2022-2024)

المدة الزمنية	الاحتياطيات الأجنبية (مليون دينار)	العملة المصدرة (مليون دينار)	إحتياطي المصارف لدى البنك المركزي (مليون دينار)	إحتياطي الأجنبي (مليون دينار)	الائتمان المحلي المقدم من قبل البنك المركزي للحكومة (مليون دينار)	العملة خارج البنوك (مليون دينار)	سعر الصرف الموازي (دينار)
Jan -22	91,221	78,206,707	25,979,470	10,921,157	41,997	72,059,939	1,482
Feb -22	95,088	79,291,672	24,598,654	11,708,027	39,343	73,378,135	1,471
Mar -22	97,922	80,895,421	25,651,145	11,657,550	38,804	74,465,318	1,471
Apr -22	102,660	81,439,474	25,529,950	11,569,584	33,894	76,052,751	1,480
May -22	109,698	83,347,950	26,575,979	11,748,573	28,907	76,420,472	1,480
Jun -22	108,986	82,970,053	27,447,521	11,886,656	29,756	76,118,615	1,485
Jul -22	115,489	82,638,044	30,210,125	12,031,516	25,188	76,295,094	1,485
Aug -22	119,248	82,780,736	30,862,180	12,301,245	23,089	76,446,338	1,485
Sep -22	121,897	81,671,022	31,137,839	12,627,496	18,752	75,915,830	1,478
Oct -22	127,346	82,586,320	33,469,751	12,447,928	16,586	76,006,965	1,471
Nov -22	134,428	84,309,399	36,435,464	12,403,806	13,215	77,404,398	1,480
Dec -22	140,637	87,561,568	48,402,833	12,803,677	23,630	82,031,742	1,512
Jan -23	148,969	93,511,657	45,744,853	13,622,101	21,376	85,781,639	1,598
Feb -23	134,890	96,671,481	42,619,336	14,897,165	24,434	88,553,394	1,526
Mar -23	142,346	96,964,049	45,053,748	14,567,701	20,019	88,368,752	1,558
Apr -23	143,371	97,628,797	44,996,681	14,446,834	19,702	89,752,691	1,455
May -23	142,394	99,193,973	42,486,197	17,734,657	24,203	90,676,513	1,455
Jun -23	142,603	99,998,328	42,025,699	17,864,036	23,356	92,614,899	1,471
Jul -23	142,951	99,769,819	33,665,712	17,770,804	22,037	91,120,727	1,498
Aug -23	143,902	99,769,122	35,793,308	17,693,585	23,873	91,451,147	1,519
Sep -23	144,104	100,060,601	41,574,006	17,438,716	23,001	91,844,882	1,548
Oct -23	147,863	102,143,621	47,751,912	17,387,387	30,485	93,104,918	1,597
Nov -23	147,484	102,601,078	39,680,295	17,774,277	29,469	93,762,380	1,603
Dec -23	145,898	101,481,022	48,990,773	18,644,851	34,596	94,621,124	1,548
Jan -24	140,529	101,323,527	51,561,718	18,812,215	30,732	92,183,401	1,527
Feb -24	138,572	99,237,507	49,388,016	19,300,469	29,203	90,660,220	1,522
Mar -24	141,693	98,333,508	49,664,239	18,422,499	28,252	90,136,476	1,494
Apr -24	142,533	99,328,175	51,287,432	18,310,731	26,250	91,565,452	1,476
May -24	141,728	100,791,930	52,261,711	20,208,415	29,952	92,353,447	1,464
Jun -24	142,274	102,311,667	60,916,859	21,033,288	32,561	93,649,527	1,469
Jul -24	144,577	104,385,660	59,411,695	21,357,954	34,062	95,363,337	1,494
Aug -24	143,957	104,096,436	58,474,720	21,722,084	32,466	95,639,090	1,498
Sep -24	142,950	104,126,600	54,230,689	21,546,053	30,157	95,683,139	1,500

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

البنك المركزي العراقي ، الاحصاء والتقارير ، النشرات السنوية (2020-2024)

الجهاز المركزي للاحصاء ،التقارير الشهرية لإسعار صرف الدولار لسنة 2024.

يمكن القول أنه من التحديات المهمة هو ارتباط حركة عرض النقد بالإتفاق الحكومي | البنك المركزي للحكومة وكذلك صافي الاحتياطيات الأجنبية وأنعكاس تلك العلاقة في داخل الاقتصاد العراقي ، والربط بين تلك العلاقات هو صافي الإئتمان المقدم من قبل جانب المطلوبات من خلال العملة المصدرة ، حيث أن العلاقة بين الإتفاق الحكومي

يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماده المفرط على الطابع الريعي، حيث يعتمد بشكل رئيسي على إنتاج وتصدير النفط كمصدر أساسي لتوليد الناتج المحلي الإجمالي، في ظل مساهمة محدودة للقطاعات الاقتصادية الأخرى. هذا التركيز المفرط على النفط يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ولصدمة خارجية تؤثر بشكل مباشر على استقراره. وفي ظل هذه الاختلالات الهيكلية، فإن السياسات النقدية التي يتم تبنيها قد تحدث آثاراً جانبية سلبية على الاقتصاد، مما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي بدلاً من معالجته. لذلك، يصبح من الضروري فهم تأثير هذه السياسات في سياق الاعتماد الريعي، وضرورة تعزيز التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط. ولتحليل متغيرات الدراسة، تم الاعتماد على بيانات شهرية صادرة عن البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء، وأن المتغيرات هي (الاحتياطيات الأجنبية Y، العملة المصدرة X1، الاحتياطي المصارف لدى البنك المركزي X2، الاحتياطي الأجنبي X3، الإتمان المحلي المقدم من قبل البنك المركزي للحكومة X4، العملة خارج البنوك X5، سعر الصرف الموازي X6)

1. نتائج اختبار جذر الوحدة مع الكسر الهيكلي :

تم إجراء اختبارات جذر الوحدة لتحليل خاصية الاستقرار (السكون) لمتغيرات الدراسة، مع الأخذ في الاعتبار احتمالية وجود كسر هيكلي في السلاسل الزمنية. وأن هدف من هذه الاختبارات هو التحقق من استقرارية المتغيرات على مدى الزمن وتحديد درجة السكون باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Idrees, 2024, 426)، مع اعتماد معيار شوارتز (Schwarz) لتحديد الفترات الزمنية المثلى للتباطؤ. وتظهر هذه النتائج أهمية مراعاة الكسر الهيكلي عند تحليل خصائص السكون، لضمان دقة النتائج ولتقديم فهم أعمق للخصائص الديناميكية للبيانات الزمنية المستخدمة في الدراسة. كما هو موضح في الجدول (2)، ما يلي:

الجدول (2)

نتائج اختبار (ADF) لاختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع الأخذ بنظر الاعتبار الكسر الهيكلي

Unit Root With Break Point Test (ADF)								
At Level								
Trend and intercept		Y	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆
	t-Statistic	-2.83	-5.36	-4.68	-5.55	-3.59	-5.01	-4.82
	Prob	0.94	< 0.01	0.081	< 0.01	0.63	0.03	0.055
	Break Date	2022M09	2022M12	2023M06	2023M04	2023M09	2022M11	2024M02
At First Difference								
Trend and intercept		D(Y)	D(X ₁)	D(X ₂)	D(X ₃)	D(X ₄)	D(X ₅)	D(X ₆)
	t-Statistic	-9.30		-7.04		-8.35		-6.96
	Prob	< 0.01		< 0.01		< 0.01		< 0.01
	Break Date	2023M02		2022M12		2022M11		2023M01

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 13

، سعر الصرف الموازي X6) لا تظهر خصائص السكون عند المستوى، مما يعني أنها تحتوي على جذر الوحدة ومع ذلك، تصبح هذه المتغيرات ساكنة (Stationary) بعد أخذ الفرق الأول، مع وجود تغير هيكلي واضح في تواريخ محددة لكل سلسلة زمنية، كما هو موضح أعلاه..

والإيرادات النفطية تمثل العامل المحرك للنشاط الاقتصادي العراقي، حيث من واجب الحكومة في الأقل تأمين النفقات التشغيلية ولكن هذه النفقات تعتمد بشكل كبير على قدرة البنك المركزي لتحويل الإيرادات من الدولار الى العملة المحلية عبر آلية سعر الصرف الرسمي، وإذا لم يكن لدى البنك المركزي القدرة على ذلك خلال مدة زمنية محددة فإنه يصبح إصدار عملة محلية جديدة ضرورياً لتعويض تلك النفقات. وعند متابعة حركة تطور مكونات عرض النقد من خلال الجدول (1) فإنه بلغت العملة المصدرة (87) ترليون دينار نهاية عام (2022)، بينما بلغت (101) ترليون دينار نهاية عام (2023) مما يمثل نمواً بنسبة تقدر بنحو (16%) لتعويض زيادة النفقات. وأن العملة المصدرة تتأثر بشكل كبير بحجم المبيعات من العملة الأجنبية، إذ يعد ارتفاع حجم المبيعات من العملة الأجنبية وسيلة للحد من الحاجة الى العملة المصدرة لتعويض النفقات العامة ومع ذلك فإن تخفيض المبيعات بحدود معينة نتيجة توجهات الفيدرالية من خلال المنصة الالكترونية أدت الى زيادة العملة المصدرة، بسبب انخفاض مبيعات نافذة البنك المركزي للعملة الأجنبية من التحويلات الخارجية بسبب البدء بتطبيقات المنصة الالكترونية في نهاية عام (2022) وانخفاض مبالغ الحوالات. حيث مع استمرار تزايد العوائد النفطية وارتفاع صافي احتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي وكذلك تزايد الاصدار النقدي رافقها انخفاض شديد في مستوى تدخل السياسة النقدية في سوق النقد وبهذا فقد خضعت تحركات السيولة المحلية لسيطرة سلوك عوامل العرض والطلب في السوق النقدية غير منتظمة من خارج تأثيرات نافذة البنك المركزي مما أدى إلى ارتباط الاصدار النقدي الجديد بشكل مباشر بالإنفاق الحكومي دون توفر قدرة كافية على امتصاص السيولة الفائضة مما جعل العملة المحلية خارج المصارف هي المكون الاعلى باستمرار على باقي مكونات القاعدة النقدية كما موضح في الجدول (1) أعلاه.

3.2 تقدير أثر مكونات عرض النقد على الاحتياطيات الأجنبية بعد تطبيق المنصة الالكترونية في العراق للمدة (2022-2024).

المنصة الإلكترونية خلال المدة (2022-2024)، سيتم استخدام منهجية (NARDL) الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة الغير الخطية حيث يتيح هذا الأسلوب تحليل اتجاهات العلاقات التكاملية الغير الخطية بين المتغيرات ودراسة عدم التآكل بين المتغيرات على المدى القصير والطويل. وتتميز منهجية (NARDL) بإمكانية تطبيقها بغض النظر عن طبيعة تكامل السلاسل الزمنية، سواء كانت متكاملة من الدرجة الأولى أو مستقرة عند المستوى، شريطة ألا تكون مستقرة عند الفرق الثاني. كما تبرز هذه المنهجية تحليل الصدمات الإيجابية والسلبية للمتغيرات المستقلة أو بعضها (Meo, 2018: 5). وبعد معرفة نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية من خلال اختبارات جذر الوحدة غير الخطية لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، وجد أن السلاسل الزمنية تتميز بالاستقرارية عند مستويات مختلفة من التكامل (المستوى أو الفرق الأول). بناءً على ذلك، يعتبر نموذج NARDL مناسباً لتحليل العلاقات محل الدراسة.

السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (العملة المصدرة X1، الاحتياطي الإلزامي X3، العملة خارج البنوك X5) مستقرة عند المستوى (Stationary at level)، مما يعني أنها لا تحتوي على جذر الوحدة. وبناءً على هذه النتائج، ستعتمد الدراسة على استخدام نموذج الانحدار يأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات، لضمان تحليل أكثر دقة وواقعية للبيانات.

2. نتائج تقدير نموذج (Non Liner Autoregressive Distributed Lag) (NARDL).

تم تطوير نموذج (NARDL) من قبل (Shin, Yu, & Nimmo) في عام 2013، حيث يعد هذا النموذج أداة فعالة لتحليل علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات ضمن معادلة واحدة. ويتميز النموذج بقدرته على دراسة عدم التآكل في اتجاهات العلاقات في الأجل القصير والأجل الطويل، مما يتيح فصل تأثير التغيرات الإيجابية عن تأثير التغيرات السلبية للمتغير المفسر في التأثير على المتغير التابع. (Shin, 2013: 1) وفي سياق هذه الدراسة أثر مكونات عرض النقد على الاحتياطيات الأجنبية في العراق بعد تطبيق

الجدول (3)

ملخص نتائج نموذج المقدر من خلال (NARDL).

Dependent Variable: DY				
Method: ARDL				
Date: 12/27/24 Time: 10:11				
Sample (adjusted): 2022M04 2024M09				
Included observations: 30 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1_POS X1_NEG DX2_POS DX2_NEG X3_POS X3_NEG DX4_POS DX4_NEG X5_POS X5_NEG DX6_POS DX6_NEG				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4096				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 0, 0, 1, 1, 1, 0, 0, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DY(-1)	-0.219926	0.129347	-1.700283	0.1199
X1_POS	0.001859	0.000995	1.868665	0.0912
X1_NEG	-0.003109	0.001499	-2.074157	0.0648
DX2_POS	0.001127	0.000198	5.694292	0.0002
DX2_NEG	5.81E-05	0.000146	0.398020	0.6990
X3_POS	0.002309	0.001177	1.962299	0.0781
X3_NEG	-0.012314	0.002432	-5.064273	0.0005
DX4_POS	-0.683811	0.176972	-3.863963	0.0031
DX4_NEG	-2.984573	0.723334	-4.126136	0.0021
X5_POS	-0.002960	0.001106	-2.675590	0.0233
X5_NEG	0.001769	0.001133	1.561424	0.1495
DX6_POS	334.5555	62.59662	5.344625	0.0003
DX6_NEG	-18.75870	23.23903	-0.807207	0.4383
C	720.6614	2189.261	0.329180	0.7488
R-squared	0.958635	Mean dependent var		1500.933
Adjusted R-squared	0.880042	S.D. dependent var		4474.551
S.E. of regression	1549.758	Akaike info criterion		17.76431
Sum squared resid	24017513	Schwarz criterion		18.69844
Log likelihood	-246.4646	Hannan-Quinn criter.		18.06314
F-statistic	12.19744	Durbin-Watson stat		2.308479
Prob(F-statistic)	0.000145			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 13 .

يلاحظ من خلال معطيات الجدول (3) ما يأتي :

فما يتعلق باختبار معنوية معادلة الانحدار لدالة الاحتمالات الأجنبية (Y) ، أظهرت النتائج أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (12.19744)، وهي قيمة معنوية عند جميع مستويات الدلالة (10%، 5%، 1%)، إذ يدعم ذلك قيمة الاحتمالية المرتبطة المرتبطة (Prob F-statistic = 0.000145)، مما يشير إلى مستوى من الدقة الإحصائية. وبالتالي تم رفض فرضية العدم التي تفترض أن جميع معاملات الانحدار تساوي الصفر، وسيتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن هناك على الأقل معاملة واحدة تختلف بشكل معنوي عن الصفر. هذا يشير إلى أن المعادلة الإجمالية تحمل دلالة إحصائية ولها تأثير على المتغير التابع، الذي هو الاحتمالات الأجنبية، مما يعزز مصداقية النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

بالنسبة لدور المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع (الاحتمالات الأجنبية)، تظهر قيمة معامل التحديد (R^2)، التي بلغت (0.95) التي تفسر أن (95%) من التغيرات في المتغير التابع تفسر بواسطة المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج. أما النسبة المتبقية، والتي تقدر بـ (5%)، فهي تعود إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها في النموذج أو إلى أخطاء تقديرية قد تكون ناجمة عن قيود في صياغة النموذج أو قياس متغيرات الدراسة. هذه النتيجة تشير إلى قوة النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات وتعزيز دقته في تمثيل السلوك الفعلي للاحتتمالات الأجنبية.

بالنسبة للنموذج المقدر الغير الخطي، تشير نتائج إلى وجود عدم التماثل في استجابة المتغير التابع (الاحتمالات الأجنبية) للتغيرات في المتغير التفسيري (احتياطي المصارف لدى البنك المركزي X_2) خلال فترة الدراسة. ويلاحظ من خلال النتائج أن قيمة المعلمة بلغت (0.001127)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (Prob = 0.0002) هذه النتيجة تشير إلى أن رفع البنك المركزي لنسبة الاحتياطي الإلزامي سوف يؤدي إلى تقليل قدرة المصارف على الإقراض، مما يجد من الإنفاق المحلي. هذا الانخفاض في الإنفاق يؤدي بدوره إلى تقليل الطلب على العملة الأجنبية، مما يعزز زيادة الاحتمالات الأجنبية. حيث تعكس هذه العلاقة الديناميكية تأثير السياسات النقدية على سلوك الاحتمالات الأجنبية من خلال تنظيم نشاط المصارف والطلب على العملة الأجنبية

تبين نتائج النموذج المقدر إلى وجود عدم التماثل في استجابة المتغير التابع للتغيرات السالبة في المتغير المستقل (الاحتياطي الإلزامي X_3) خلال فترة الدراسة. حيث بلغت قيمة المعلمة (0.012314-)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) يعكس هذا التأثير أن خفض الاحتياطي الإلزامي يؤدي إلى زيادة السيولة المتاحة في السوق إذ تؤدي

هذه الزيادة إلى ضعف العملة المحلية نتيجة ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية. وفي حال تدخل البنك المركزي لدعم العملة، قد يؤدي ذلك إلى انخفاض الاحتمالات الأجنبية. حيث توضح هذه العلاقة الدور الحساس للسياسات النقدية في التأثير على الاحتمالات الأجنبية من خلال إدارة مستويات السيولة وعلاقتها بالعملة المحلية.

تشير نتائج النموذج المقدر إلى أن المتغير التابع يستجيب لكل من التغيرات السالبة والموجبة في المتغير التفسيري (الائتمان المحلي الذي تقدمها البنك المركزي للحكومة X_4 خلال فترة الدراسة. حيث بلغت قيمة المعلمة (-0.683811) للتغيرات السالبة و(-2.984573) للتغيرات الموجبة، وكلاهما معنوي عند مستوى دلالة (5%). تظهر هذه النتائج أن خفض الائتمان المحلي الذي تقدمها البنك المركزي للحكومة ستؤدي إلى ارتفاع السيولة المحلية داخل الاقتصاد. هذه الزيادة تحفز ارتفاع الطلب على الدولار، مما يؤدي ذلك إلى استنزاف الاحتمالات الأجنبية وزيادة الضغط على سعر الصرف. وتعكس هذه العلاقة تأثير السياسة النقدية المتعلقة بالائتمان المحلي على الاستقرار الاقتصادي من خلال بعض القنوات المتعددة التي تشمل السيولة المحلية، والطلب على العملات الأجنبية، ومستويات الاحتمالات الأجنبية.

تظهر من خلال النموذج المقدر وجود عدم التماثل وأن المتغير التابع يستجيب للتغير بقيم الموجبة للمتغير العملة خارج البنوك X_5 ، حيث أن قيمة المعلمة المقدرة بلغت (0.002960) وهي معنوية عند مستوى (5%). وبالتالي فإن ارتفاع العملة خارج البنوك يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار لاستيراد السلع والخدمات من الخارج، مما يضع ضغطاً على الاحتمالات الأجنبية.

يلاحظ من خلال النتائج المقدرة في النموذج أعلاه وجود عدم التماثل وأن المتغير التابع يستجيب للتغير بقيم الموجبة للمتغير سعر الصرف الموازي X_6 خلال مدة الدراسة، حيث بلغت قيمة المعلمة (334.5555) وهي معنوية عند مستوى (5%). حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف الموازي (انخفاض قيمة الدينار العراقي) إلى زيادة الطلب على الدولار في السوق الموازية مما يضطر البنك المركزي للتدخل باستخدام الاحتمالات الأجنبية لتلبية الطلب المتزايد على الدولار بهدف تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

اختبارات جودة نموذج (Nardl).

من أجل التأكد من أن النموذج المقدر يخلو من المشاكل القياسية وأن النموذج المستخدم في قياس أثر مكونات عرض النقد على الاحتمالات الأجنبية بعد تطبيق المنصة الالكترونية في العراق للمدة (2022-2024) يتصف بالجودة لذلك يجب القيام بالاختبارات التشخيصية (Ghazi, 2024, 104) كما في الجدول (4) الآتي:

الجدول (4)

ملخص نتائج الاختبارات جودة النموذج الدراسة

الاختبار	المؤشر	معامل المؤشر	Prob
اختبار الارتباط التسلسلي	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	3.103261	0.1006
اختبار تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	0.686417	0.7697
اختبار التوزيع الطبيعي	Jarque Bera	0.099684	0.951380

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 13 .

3.2 المقترحات: على لجوء ماتم استنتاجه من بحثنا هذا شتق مايلي :

- نوصي بضغط الاتفاق الحكومي (الطلب الكلي)، او الامساك بالعملة المصدرة من خلال الوسائل الاجرائية التي يتبعها البنك المركزي لتحرير جزء من الاحتياطيات الاجنبية، مع تغيير مكونات الاتفاق العام لصالح الاتفاق الاستثماري عبر الزمن لينعكس بمرور أكبر في صافي الميزان التجاري عبر تخفيض الاستيرادات الاستهلاكية.

- اعادة تقييم القيمة الحقيقية لسعر صرف الدينار مقابل الدولار (لاستبعاد المغالاة) لصالح صافي الاحتياطيات الاجنبية لامتصاص الصدمة في الاسعار او التخفيف عنها بما في ذلك صدمة اسعار النفط عن طريق تغيير الاتفاق الحكومي او تغيير مكوناته لصالح الاتفاق الاستثماري لينعكس بمرور أكبر في صافي الميزان التجاري عبر تخفيض الاستيرادات الاستهلاكية، كي تتكيف المتغيرات الاقتصادية الكلية محققة السيطرة على مناسيب السيولة ومن ثم المستوى العام للأسعار، اذ نسعى من خلال هذا التحليل الى تخفيض قيمة العملة المحلية كبديل لأستخدام الاحتياطيات الاجنبية .

ضرورة العمل على توسيع استخدام المنصة الإلكترونية لتمويل التجارة الخارجية بشكل أكثر فاعلية، من خلال تحسين البنية التحتية لتسهيل المعاملات التجارية الدولية وهذا ما يعزز من قدرة العراق على تمويل التجارة الخارجية باستخدام الاحتياطيات الأجنبية بشكل أكثر كفاءة، مما يساهم في استقرار احتياطياته من العملات الأجنبية.

المصادر:

ابو شاويش ووراد، رشا يوسف وطالب عوض (2021)، اثر السياسة النقدية على حجم الاحتياطيات الاجنبية: حالة الاردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، 6(15)، 2021 <https://doi.org/10.33977/1760-006-015-003>

سويح، جمال، و بن ثابت، وعلال (2019)، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) مجلة آفاق للعلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة زيان عاشور- الجلفة، 5(17).

صاري، علي (2014)، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013) مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، (7).

صالح، مظهر محمد (2024)، أشكالية الازدواجية النقدية في العراق: بين التعميم الموازي والطلب على النقود. شبكة الاقتصاديين العراقيين.

العامري، رياض رحم رضا (2017)، تغيرات عرض النقد وسعر الصرف وتأثيرها على ادارة الاحتياطيات الدولية (دراسة قياسية مقارنة بعينة من الدول المختاره للدهه 2003-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

محمد، منال جابر موسى (2017)، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017) مجلة كلية التجارة، جامعة سوهاج، 47(4).

<https://doi.org/10.21608/jsec.2017.40046>

نعمة، سمير فخري (2024)، السياسة النقدية والتحديات المالية. مجلة نقود والمصارف، دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، العراق.

الهنداوي ومطر، حمدي أحمد علي، محمد أحمد (2020). قياس أثر محددات الطلب على الاحتياطيات الأجنبية على الاستقرار النقدي في العراق. مجلة اقتصاد والتجارة، 46(3).

Alexey Ponomarenko, (2019). Alexey Ponomarenko, Foreign exchange reserves and money supply, Bank of Russia Working Paper Series note19, Bank of Russia.

من خلال تحليل نتائج اختبارات الجودة الموضحة في الجدول (4)، يمكن استنتاج ما يلي:

غياب الارتباط الذاتي التسلسلي:

أظهر اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) أن قيمة الاحتمالية المرتبطة (Prob. Chi-Square) بلغت (0.1006)، وهي أكبر من (0.05) أي مستوى المعنوية 5%، هذا يعني أنه سيتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود (ارتباط ذاتي تسلسلي) بين بواقي النموذج، ورفض الفرض البديل.

ثبات تجانس التباين:

وفقا لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)، بلغت قيمة الاحتمالية المرتبطة (Obs*R-squared Prob (0.7697)، وهي أيضًا أكبر من مستوى الدلالة (5%) يدل ذلك على أن بواقي النموذج المقدر لا تعاني من مشكلة (عدم ثبات تجانس التباين)، مما يعزز موثوقية التقديرات.

التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

أظهر اختبار (Jarque-Bera) أن قيمة الإحصائية JB بلغت (0.099684)، وفي الاحتمالية المرتبطة بلغت (0.951380)، وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 5%. يشب ذلك إلى أن بواقي النموذج هي موزعة توزيعا طبيعيا، مما يعزز صحة النموذج المقدر أحصائيا.

وبالتالي تشير هذه النتائج إلى أن النموذج المقدر يتمتع بجودة أحصائية، حيث يخلو النموذج من جميع المشاكل القياسية ومنها مشكلة (الارتباط الذاتي) ومشكلة (عدم ثبات التباين)، ومشكلة (عدم التوزيع الطبيعي). يعزز ذلك موثوقية التقديرات وصحة الاستنتاجات المستخلصة من النموذج.

3. الاستنتاجات والمقترحات:

1.3 الاستنتاجات:

- بعد تطبيق المنصة الإلكترونية وتطبيق الشروط التي فرضها الامتثال البولي على العراق بشأن تحريك أمواله الاحتياطية الخاصة لتمويل التجارة الخارجية، أصبحت دالة الاحتياطيات الأجنبية تعتمد بشكل كبير على القاعدة النقدية. وبذلك، يؤدي الطلب المرتفع على النقود المحلية إلى زيادة في الاحتياطيات الاجنبية. فكلما زاد الطلب على العملة المحلية نتيجة للتجارة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية، يترتب على ذلك زيادة في حجم الاحتياطيات الاجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي لتلبية هذا الطلب وضمان استقرار السوق المالي.

- أن أي زيادة تحدث في القاعدة النقدية نتيجة لارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية، يتم تعقيها من خلال تقليص أو ضبط الائتمان المحلي. والهدف من هذه السياسة هو الحفاظ على استقرار السيولة النقدية داخل الاقتصاد ومنع حدوث تضخم نتيجة لزيادة عرض النقود التي قد تنتج عن تلك الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية.

- أن السياسة النقدية في العراق محكومة بمكونات القاعدة النقدية والمقيدة بالارادات النفطية، ويتوسع القاعدة النقدية بزيادة صافي الائتمان المحلي او صافي الأحتياطيات الاجنبية، واذا قامت البنك المركزي بالتوسع النقدي (زيادة الائتمان المحلي) في ظروف العراق والدول النفطية الربية، ستحصل زيادة في عرض النقد مما ينخفض المكون الاخر للاساس النقدي وهو صافي الاحتياطيات الاجنبية وذلك لان سعر الصرف ثابت في الاقتصاد العراقي .

- Analysis, Global Journal of Emerging Market Economies. DOI: [10.1177/09749101211073933](https://doi.org/10.1177/09749101211073933)
- Meo, M. S. (2018). Time series non-linear ARDL model / asymmetric ARDL cointegration. MEO School of Research, The Superior College Lahore, Pakistan. <http://dx.doi.org/10.13140/RG.2.2.10711.93608>
- Shin, Yongcheol et al, (2013) Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework , <https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1807745>
- Wijnholds, J. de Beaufort. (2013). The need for international reserves and credit facilities. Springer Science & Business Media.
- Yousif, A. S. ., Abdulkareem, Q. K. ., & Salih, V. S. . (2024). Measuring the Impact of Structural Changes to the Components of Monetary Sterilization on the Exchange Rate after Applying the Electronic Platform in Iraq for the Period (2021-2024). Journal of Ecohumanism, 3(8), 13022 –. <https://doi.org/10.62754/joe.v3i8.6123>
- Frenkel, J. A., & Goldstein, M. (1991). International financial policy. International Monetary Fund, Washington.
- Ghazi, kovan T. . and Dhahir, A. S. (2024) “Measuring and analyzing the determinants of poverty in developing countries during the period 1990-2020 using PANEL models”, *KOYA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES*, 7(1), pp. 94–107. <https://doi.org/10.14500/kujhss.v7n1y2024.pp94-107>
- Idrees , N. R. and Neamah, S. F. (2024) “Analyzing and measuring the impact of the reciprocal relationship between exchange rates and interest rates: on the market value of Malaysia from (2000-2020)”, *KOYA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES*, 7(1), pp. 423–436. <https://doi.org/10.14500/kujhss.v7n1y2024.pp423-436>
- Law, Chee-Hong.(2023). The Impacts of International Reserves on Monetary Independence in Emerging Countries: An Asymmetric